



فقد الصحافة الوطنية نسيب المتني ولادته ونشأته واثار اغتياله في الانتفاضة الشعبية اللبنانية لعام 1958

أ.م.د. قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي¹

المديرية العامة لتربية ذي قار

¹Email: qasim.almrshdy@utq.edu.iq

ملخص. يهدف البحث الى دراسة احد رموز الصحافة اللبنانية ذلك هو الصحفي اللبناني نسيب المتني (1902-1958) احد مؤسسي نقابة الصحافة اللبنانية ومن اعداد الرعيل الاول الذين قاوموا الاستعمار، ووقف ضد سياسة التحالفات التي حاولت السلطات الحاكمة ادخال لبنان فيها، كذلك هو صاحب جريدة التلغراف التي كانت تمثل المنبر ولسان الحال الذي استعملته المعارضة للتعبير عن رفضها لسياسة الرئيس كميل شمعون وتوجهاته الهادفة الى اختيار طريق الغرب والانحياز تدريجيا عن الخط المعتدل الذي كان يتبعه لبنان في مجاراته للدول العربية في مواقفها السياسية والدبلوماسية الراضية للمشاريع والاحلاف الغربية، ومن ثم سعيه الجاد الى بث روح التفرقة الطائفية بين اللبنانيين، ثم التنكيل بالوطنيين وحرار البلاد واخرها ما تمثل بجريمة اغتيال الصحفي نسيب المتني، وعدت تلك الجريمة بمثابة الشرارة التي اشعلت نيران الانتفاضة الشعبية لعام 1958.

الكلمات المفتاحية: نسيب المتني - اغتياله - الانتفاضة الشعبية.

Abstract: The research aims to study one of the symbols of Lebanese journalism, the Lebanese journalist Nassib El-Matni (1902-1958), one of the founders of the Lebanese Press Syndicate and one of the first generation who resisted colonialism. He stood against the policy of alliances that the ruling authorities tried to involve Lebanon in. He



was also the owner of the newspaper Al-Telgraph, which represented the platform and mouthpiece used by the opposition to express its rejection of the policy of President Camille Chamoun and his orientations aimed at choosing the path of the West and gradually deviating from the moderate line that Lebanon followed in its alignment with the Arab countries in their political and diplomatic positions that rejected Western projects and alliances. Then he sought seriously to spread the spirit of sectarian division among the Lebanese, then to persecute the patriots and free people of the country, the last of which was represented by the crime of assassinating the journalist Nassib El-Matni. This crime was considered the spark that ignited the fires of the popular uprising of 1958.

Keywords: Nassib El-Matni - his assassination - the popular uprising.

المقدمة:

يعد الصحفي نسيب المتني (1910-1958) احد مؤسسي نقابة محري الصحافة اللبنانية ورائدا من روادها وهو من اعداد الرعيل الاول الذين قاوموا الاستعمار ووقف ضد سياسة التحالفات التي حاولت السلطات الحاكمة ادخال لبنان فيها، كذلك هو صاحب جريدة التلغراف التي تمثل المنبر ولسان الحال الذي استعملته المعارضة للتعبير عن رفضها لسياسة الرئيس اللبناني كميل شمعون وتوجهاته الهادفة لاختيار طريق الغرب والانحياز تدريجيا عن الخط المعتدل الذي كان يتبعه لبنان، ومحاولته ربط لبنان بسياسة الاحلاف والمحاور الاستعمارية التي طغت على المشهد السياسي العام خلال مرحلة الخمسينات، كما كان له دور واضح ومؤثر في الحراك السياسي وفي تعبئة وتمثيل الرأي العام اللبناني تجاه بعض الاحداث والتجاوزات الكبيرة التي لا تتماشى مع توجهات الشعب وقتذاك ومنها ما يتمثل بمحاولة الرئيس كميل شمعون تجديد ولايته الرئاسية مضافا الى الاوضاع الداخلية المتأزمة التي تنذر بعواقب وخيمة تهدد بفقدان الامن وعدم الاستقرار .

وكان من نتيجة ذلك الدور الكبير الذي ابداه الصحفي نسيب المتني في حمل هموم الشعب ورفضه ومعارضته ما كانت تقوم به السلطات الحاكمة من تصرفات، كذلك الانتقادات اللاذعة والصرخة في التعبير التي كان يواجه بها رجال العهد من خلال ما كان يكتبه من افكار على صفحات جريدة التلغراف، كل هذه الامور اثارت حفيظة السلطات الحاكمة فشرعوا يعتقلون الصحفيين ويضيقون عليهم الخناق ويقىمون عليهم الدعاوى وعلى رؤس من شملهم الاعتقال الصحفي نسيب المتني هادفين من وراء ذلك



اسكات صوت المعارضة، لكن سرعان ما جاءت ردت الفعل وجرت التظاهرات والاحتجاجات الراضة لعملية الاعتقال مما اضطر السلطات الافراج عنه، وسرعان ما عاد ليوصل نشاطه في الحملة ضد الرئيس كميل شمعون وتشدد في نقده ومعارضته، وطالبه علنا بالتخلي عن السلطة في سبيل المصلحة العامة وكان من نتيجة ذلك ان ساءت العلاقة بين الحكومة والمعارضة ووصلت الى طريق مسدود، وهذا مما دفع رجال العهد الى تدبير محاولة الاغتيال الاثمة للصحفي نسيب المتني في 8 ايار 1958 وقوبل حادث الاغتيال بغضب واستنكار شديد في مختلف المناطق اللبنانية وكان بمثابة النقطة التي طغت على الكأس الممتلئ فتدادى الاحرار حينها من جميع الطبقات الى الاضراب العام ومواجهة السلطات الحاكمة احتجاجا على تلك الجريمة البشعة فكانت الانتفاضة الشعبية لعام 1958.

تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة محاور رئيسية اختص الأول منها بتسليط الضوء على ولادة الصحفي نسيب المتني ونشأته وسيرته الصحفية، وتناول المحور الثاني اغتيال الصحفي نسيب المتني وردود الفعل والمواقف المختلفة ازاء تلك الجريمة، وفيما يتعلق بالمحور الثالث فقد تركز الحديث فيه على اثر عملية الاغتيال في تأجيج الانتفاضة الشعبية اللبنانية لعام 1958.

تم الاعتماد على عدد من المصادر التي أثرت البحث بمعلوماتها ومنها محاضر مجلس النواب اللبناني لعام 1958 و1962 والتي تضمنت معلومات هامة عن ردود الافعال والمواقف المختلفة التي ابداه اعضاء مجلس النواب اللبناني ورجال السلطة الحاكمة تجاه حادثة الاغتيال، كذلك تم الاعتماد على عدد من الرسائل والاطاريح التي قدمت معلومات هامة وارشدت الباحث الى عدد من المصادر ذات الصلة بالموضوع، فضلا عن ذلك تم الاعتماد على عدد من الكتب العربية والمعرّبة كذلك البحوث والمقالات المنشورة في المجلات العلمية والتي افادت البحث بمعلوماتها القيمة، مضافا الى ذلك تم الافادة من المعلومات التي قدمتها الصحف عن احداث الانتفاضة الشعبية لعام 1958 ومسبباتها، كذلك ما تضمنته شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) من معلومات ذات فائدة كبيرة .

المبحث الاول: ولادته ونشأته وسيرته الصحفية:

ولد نسيب اسعد المتني في بلدة الدامور الساحلية الواقعة في قضاء الشوف منطقة جبل لبنان، تلقى دراسته الاولى في مدارس البلدة مطالعا مؤلفات اليازجي وجبران والريحاني والبستاني وكبار الادباء اللبنانيين والعرب، انتقل بعدها الى بيروت وعمل واسس وترأس عدد من الصحف منها سكرتير تحرير صحيفة البيرق ورئيس تحرير مجلة البقطة التي صدر العدد الاول منها في حزيران عام 1929 عن



نقابة عمال المطابع وهي اول مجلة عمالية لبنانية وسميت بـ(لسان حال العمال في لبنان)، ومارس ايضا عمله الصحفي في عدد من الصحف منها (الحرية)، (الشرق)، (الاستقلال)، (العهد الجديد)، (البلاد) (الاخبار، 1958) ؛ (ويكيبيديا الموسوعة الحرة: an.m.wikipedia.org) ؛ (الموقع الالكتروني نسيب المتني: <http://orlb.org/matni.htm>، 2025) وهو صاحب جريدة التلغراف التي اصدرها مع شقيقه توفيق المتني في العام 1930 وقد حملت شعار (جريدة للدفاع عن الشعب في متناول الشعب) (الحرية، 1958)، واهتمت هذه الصحيفة بنشر البيانات والمقالات المناصرة للعامل والفلاح والمستأجر والمناهضة للجشع والاستئثار والاحتكار، وكان من نتيجة من تحمله من افكار وتوجهات مناهضة لسياسة العهد تعرضها للإيقاف عن الصدور عدة مرات بسبب الدعاوى التي اقيمت ضدها (خوري، 1985، صفحة ص78).

اصبح الصحفي نسيب المتني عضوا في مجلس نقابة الصحفيين اللبنانيين عدة مرات، ثم شغل منصب نقيب المحررين الصحفيين في 9 ايلول عام 1942 واستمر في المنصب حتى تشرين الثاني عام 1943، ثم انتخب عمدة للمحررين اللبنانيين في 2 تشرين الثاني عام 1944 الى 11 تشرين الثاني عام 1945، وكان المتني من المناصرين والمؤيدين للأفكار القومية (بعلبكي، 1959، صفحة 28) وهو عضوا في الحزب التقدمي الاشتراكي (تأسس هذا الحزب في الاول من ايار 1949 في بيروت من قبل كمال جنبلاط وتميز بالجمع بين الطابع العقائدي والطابع الطائفي كما انه الحزب الوحيد الذي تبني سياسة اشتراكية وحاول تطبيقها في بعض المجالات، ويتلخص برنامجه في المناداة بحقوق الانسان وواجباته) (الجبوري ف.، 2009، الصفحات 47-50) .

كانت صحيفة التلغراف التي يشرف على اصدارها الصحفي نسيب المتني تمثل المنبر ولسان الحال الذي استعملته المعارضة للتعبير عن رفضها لسياسة الرئيس كميل شمعون (ولد في دير القمر ببلبنان عام 1900، شغل مناصب وزارية متعددة وانتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية عام 1952 واستمر حتى عام 1958، اسس حزب الوطنيين الاحرار) (الجنابي، 2011) وتوجهاته الهادفة الى اختيار طريق الغرب والانحياز تدريجيا عن الخط المعتدل الذي كان يتبعه لبنان وخاصة فيما يتعلق بالحديث عن الفراغ وسياسة الاحلاف والمحاور التي طغت على الساحة السياسية وقتذاك والتي حاولت السلطات اللبنانية ان تجعل لبنان طرفا فيها من خلال ربطه بعجلة الاحلاف العسكرية والمشاريع الاستعمارية (الخرساني، 1977، صفحة 25).



وعندما قرر الرئيس كميل شمعون تجديد ولايته ست سنوات اضافية ثارت ضده قوى المعارضة ووصلت العلاقة بين الحكومة والمعارضة الى طريق مسدود (شاهين، سنوات الجمر ذكريات من الصحافة والسياسة، 2003، صفحة 57)، وكانت صفح المعارضة وفي مقدمتها صحيفة التلغراف المنبر الذي استعملته المعارضة لمواجهة رجال العهد انداك (الادهمي، 1959، صفحة 78)، وعلى اثر النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية للعام 1957 انتقد الصحفي نسيب المتني تلك النتائج بمقال له في صحيفة التلغراف في 22 ايار 1957 جاء فيه: "انتخاباتكم غير لبنانية بل مؤامرة اجنبية" وازاء الشكاوى التي كانت تصل من القرى التي مثلت الدوائر الانتخابية والتي اشارت الى تدخل الموظفين والدرك في الانتخابات وتشجيع مرشحي السلطة على الاعتداء تساءل نسيب المتني في جريدة التلغراف في 23 ايار 1957 بقوله: "هل صدرت الاوامر الرسمية بالتدخل"، وقد انتقد بشكل لاذع فيما كانت تقوم به السلطات الحاكمة من تسخير المال العام والقوانين لصالح مرشحيها بقوله: "احذروا الانفجار" (عيسى، 2007، صفحة 378)، وراح يصف مهزلة هذه الانتخابات وما رافقها من تزوير لإرادة المواطنين واصفا الهوة السحيقة التي سيتردى بها الشعب ان هو لازم الصمت على تصرفات الحكم لاسيما فيما يتعلق بمحاولة تعديل الدستور وتجديد الولاية (اليوسف، 1958، الصفحات 100-103)، والعمل على تقديم المساعدات المالية لبعض الحملات الانتخابية للمرشحين الموالين للغرب مع اتساع هوة الخلاف بين اللبنانيين نتيجة التدخل المستمر في الشؤون الداخلية (شمعون، 2013، صفحة 15).

اثارت تلك الانتقادات اللاذعة وتلك الصراحة في التعبير التي ابداهها الصحفي نسيب المتني حفيظة السلطات الحاكمة وبالاخص رجال العهد، فشرعوا يعتقلون الصحفيين الاحرار ويضيقون عليهم الخناق ويقيمون عليهم الدعاوى الكيدية، وعلى رأس من شملهم الاعتقال نسيب المتني، وقد حكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر يوما، واثاء محاكمة المتني دافع عن نفسه بإظهار مقال سابق تضمن المعنى المتهم به نفسه، هادفين من وراء ذلك اسكات صوت المعارضة (النعيمي، 1989، صفحة 101)، لكن سرعان ما جاءت ردة الفعل وجرت التظاهرات والاحتجاجات ردا على عملية الاعتقال، وعند ذلك تقرر الافراج عنه وعاد ليوصل نشاطه الصحفي (الجبوري ف.، 2010، صفحة 481).

ولما لم يصل العهد الى نتيجة حاسمة في ايقاف التيار الوطني والقومي الجارف لجأ الى سياسة البطش والتكيل فقام احد اتباع العهد بمحاولة اغتيال الصحفي نسيب المتني واستطاع ان يضربه بألة حادة الا انها لم تكن ضربة قاتلة (اليوسف، 1958، الصفحات 105-106)، وسرعان ما اخذ تسارع الاحداث يتعدى اطراف الصراع على الساحة السياسية اللبنانية من حكم ومعارضة، واخذت حالة الغليان



تسرع الخطى نحو الصدام المنتظر (كيرك، د-ت، الصفحات 128-129)، ولم تتقطع الصحف ومنها صحيفة التلغراف عن خوض الصراع والتحريض ونقد العهد وسياسته بشدة (الطاهري، 2006، صفحة 325)، واستمر نسيب المتني في نشر البيانات والمقالات المعارضة ودعوته الى اقامة علاقات ودية مع الجمهورية العربية المتحدة (الكردي، 2009، صفحة 247)، وحاولت السلطة ابتزاز الصحافة ومنها صحيفة التلغراف التي يتولاها نسيب المتني بوسيلة تعديل قانون المطبوعات لتشديد العقوبات ومنح الادارة صلاحيات اوسع ومنها اصدار السلطة مرسوما احتياطيا في 26 شباط 1958 يوسع دائرة توقيف الصحافيين فثارت ثائرة الصحافة بمجموعها ومنها صحيفة التلغراف وهذا مما دفع المجلس النيابي الى الغاء المرسوم في 7 نيسان عام 1958 (النعمي، 1989، صفحة 102).

والملاحظ ان الازمة ظلت في تصاعدها وساءت العلاقة بين الحكومة والمعارضة ووصلت العلاقة بينهما الى طريق مسدود، خاصة بعد استمرار الصحفي نسيب المتني في حملته ضد الرئيس كميل شمعون وتشده في نقده ومعارضته ونشر فضائحه، وهذا مما دفع رجال العهد الى التخطيط بتدبير محاولة الاغتيال الاثمة للصحفي نسيب المتني وهو ما سيرد الحديث عنه تباعا.

المبحث الثاني: اغتيال الصحفي نسيب المتني وردود الفعل والمواقف المختلفة ازاء تلك الجريمة:

في وسط هذه الاجواء المشحونة بالمخاطر والشكوك والريب والخلافات والانتظار المشوب بالحذر وتوقع الانفجار اغتيل الصحفي اللبناني نسيب المتني بعد منتصف ليلة 7-8 ايار 1958 (صابات، 1978، صفحة 438) ؛ (العربي م.) ؛ (المغيب، 2012، صفحة 153) عندما كان متوجها الى بيته بعد منتصف الليل بعد ان انهى عمله في مكتبه في جريدة التلغراف (الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، 2004، صفحة 289) ؛ (الدين، 2008، صفحة 54) ونزل الى حيث كان ينتظره سكرتير التحرير ميشال الحلو في سيارته، ويذكر ميشال بأنه شاهد شخصا يقف بشكل مريب وما ان وطئت قدما الصحفي نسيب المتني الارض حتى انطلقت بضعة عيارات نارية اخترقت جسده ولاد الجاني بالفرار، وتم نقله في الحال الى اوتيل ديو لكنه فارق الحياة في الطريق (مالك، 2011، الصفحات 53-54)، ولدى التفتيش من قبل المحقق العدلي عثر في جيبه على اربعة رسائل تهديد بالقتل من مجهولين ما لم يوقف حملاته في انتقاد الحكم ومهاجمة الحاكمين وهي خالية من التوقيع (السراي، 1996، صفحة 134)؛ (اللبنانية ج.، 1958)؛ (الساطع، 2008) الا ان الصحفي نسيب المتني لم يتراجع ولم يسكت الا عندما تم اغتياله، وكان اخر مقال كتبه في صحيفته التلغراف في 19 نيسان



1958 يتضمن دعوة صريحة للرئيس كميل شمعون كي يقدم استقالته من منصبه حفاظا على وحدة لبنان وامنه واستقراره، وطالب بعدم سعيه للتجديد مرة اخرى (ركيبة، 2003، صفحة 59) ؛ (الفتلاوي، 2014، صفحة 93) ؛ (دياب، 1971، صفحة 136) .

قوبل حادث الاغتيال بغضب واستنكار شديد في اغلب المناطق اللبنانية وترك صدى عميقا في الوسط السياسي والصحافي والشعبي المعارض لسياسة عهد الرئيس كميل شمعون (السياسة، 1958) ؛ (شاهين، سنوات الجمر ذكريات من الصحافة والسياسة، 2002، الصفحات 53-54)، وبادر مجلس نقابة محرري الصحف بدعوة الصحافة الى الاضراب لمدة ثلاثة ايام استنكارا لتلك الجريمة (صالح، 1998، صفحة 86) ؛ (اليوسف، 1958، صفحة 106) وقد التزمت جميع الصحف المعارضة والمالية بقرار الاضراب، وعندما اعلنت الحكومة حالة الطوارئ وفرضت الرقابة المسبقة على الصحف، وقامت بتعطيل الكثير منها اداريا، واحتلت قوات الشرطة عددا من مكاتب الصحف المعارضة، وتوقفت الكثير منها عن الصدور بسبب الاحداث او وقوع مكائنها ومطابعها في المناطق النائرة من بيروت (السياسة، 1958) ؛ (النعمي، 1989، صفحة 103) .

كما اجتمعت جبهة الاتحاد الوطني (تشكلت هذه الجبهة عام 1957 على اثر تصديق مجلس النواب لمبدأ ايزنهاور عام 1957 وضمت الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النجادة والبعث والكتلة الدستورية وحركة الشبان المسلمين، وكان من بين الشخصيات المسيحية والاسلامية رشيد كرامي، حميد فرنجية، عبدالله اليافي، كمال جنبلاط، صبري حمادة، احمد الاسعد، حسين العويني، صائب سلام، فيليب تقلا، معروف سعد) (الرهيمي، 1992، الصفحات 40-41) ؛ (الخصوصي، 1978، صفحة 121) في 8 ايار 1958 واذاغت بيانا على الشعب اللبناني اعتبرت فيه الحاكمين مسؤولين عن حادث اغتيال الصحفي نسيب المتني وحملتهم المسؤولية الكاملة بتدبير ذلك الحادث (الخرزلي، 2012، صفحة 222)، ودعت الى الاضراب العام في كافة انحاء البلاد (مغيزل، 1989، صفحة 55) ؛ (حيدر، قصة الصحافة في لبنان، 2010، صفحة 50) ووزعت مناشير تتهم السلطة بأثارة الفتنة وتدعو الشعب الى الثورة (خويري، 1987، صفحة 58) ؛ (Qubain، 1961، p. 71) وطالبت باستقالة الرئيس كميل شمعون من منصبه وبتأليف حكومة انقاذ تتسلم مقاليد الامور حتى يتم انتخاب رئيس جديد (الطاهري، 2006، صفحة 338)، واذاغ مؤتمر الاحزاب والشخصيات الوطنية في لبنان في 8 ايار 1958 بيانا الى الشعب اللبناني استنكر فيه حادثة الاغتيال واتهم الحكومة بتدبير تلك الحادثة ودعا الى الاضراب



العام، وطلب من المواطنين التجاوب حقنا لدمائهم ودفاعا عن حرياتهم السياسية (السويدي، 2004، صفحة 68) ؛ (عبود، 1994، صفحة 134)

وصدرت على الاثر عن قوى المعارضة الاخرى كل من جبهة الاتحاد الوطني، الحزب التقدمي الاشتراكي، جبهة الاتحاد الدستوري، حزب النجادة، حزب الجبهة الشعبية، حزب التحرير العربي الطرابلسي، ورئيس الجمهورية اللبنانية الاسبق بشارة الخوري، مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد عاليا، القوة الثالثة (عبارة عن تجمع ضم عدد من الشخصيات اللبنانية كل من هنري فرعون، غسان تويني، بهيج تقي الدين، غبريال المر، يوسف حتي، جورج نقاش، محمد شقير، امين بيهم كانوا بمثابة فريق ثالث اجتمع لتدارس الاوضاع واتخاذ موقف يسهم في التهدئة) (مالك، 2011، الصفحات 54-55) بيانات تندد بالجريمة البشعة وتدعو الشعب الى اعلان الاضراب الشامل استنكارا لأغتيال الصحفي المغدور نسيب الممتي (كرامي ن.، 2004، صفحة 134) ؛ (الخوند، 2005، صفحة 220) وجاء في هذه البيانات بأن الحكومة تستهدف بهذه الاغتيالات اشاعة جو من الذعر والارهاب وان هذه الاساليب من شأنها ان تهدد كيان الوطن اللبناني ووحدته، وحملت هذه البيانات السلطة مسؤولية تماذيتها في غيابها (عيسى، 2007، صفحة 424) ؛ (حزب الهيئة الوطنية، 1958، الصفحات 96-97)، وسعيها الى بث روح التفرقة والفتن وعدم الوئام، وعلى اللبنانيين ان يعوا ذلك ويقفوا صفا واحدا امام هذه التجربة القاسية (الاخبار، 1958) ؛ (الادهمي، 1959، صفحة 81).

وناقش مجلس النواب اللبناني قضية اغتيال الصحفي نسيب الممتي من خلال الجلسة النيابية المنعقدة في 8 ايار 1958 وقد اعرب اغلب النواب عن استنكارهم الشديد لهذه الجريمة البشعة وحملوا الحكومة ما يحصل من احداث (مجلس النواب اللبناني، 1958)، فقد عد النائب فيليب حبيب نقلا: (سياسي لبناني من طائفة الروم الكاثوليك ولد في كسروان عام 1915 انتخب نائبا عن جبل لبنان عام 1945، عين وزيرا للتجارة والصناعة عم 1946 ووزيرا للاقتصاد عام 1948 ثم وزيرا للخارجية اكثر من مرة خلال الاعوام 1958-1975 توفي في 15 تموز 2006) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، الصفحات 98-100) موضوع الاغتيال من اخطر المواضيع التي تجابه المجلس وكذلك الدولة، مؤكدا بأنه اذا انتهى الصراع السياسي الى الاغتيال والى القتل فإن ذلك يكون منتهى ما يمكن ان تتحدر اليه السياسة، مذكرا بأنه مهما بلغت اسباب الخلاف بين اللبنانيين عقائديا ام سياسيا لا يجوز ان تتحدر الى هذا المستوى، وطالب الحكومة ان تدرك خطورة الامر وان تقوم بواجبها الوطني



المقدس بالكشف عن مرتكبي هذه الجريمة، وعندئذ تكون قد ادت واجبها، وان لم تفعل ذلك فلا مبرر لبقائها ساعة واحدة في الحكم (مجلس النواب اللبناني، 1958، الصفحات 654-655)، ورأى النائب كامل الاسعد (سياسي لبناني من الطائفة الشيعية ولد عام 1932 في قضاء مرجعيون انتخب نائبا عام 1953 و1957 وعين وزيرا للتربية عام 1961 كذلك شغل منصب وزيرا للموارد المائية والكهربائية والصحة العامة، وانتخب رئيسا للمجلس عام 1968 كذلك في العام 1971 وبقي نائبا حتى العام 1992) (اسامة شحاتة، 2010، صفحة 38) بأن جريمة الاغتيال لم تكن جريمة عادية، وان اليد التي قتلت الصحفي نسيب المتني اما فعلت ذلك من اجل الانتقام ولغايات معروفة تتعلق بصميم النظام القائم، مشيرا الى ان مصرع الصحفي نسيب المتني هو مصرع الحرية في لبنان، وان ذنبه الوحيد انه يؤمن بحياته وبرسالته ولم يكن يتوانى عن ابداء رأيه وعن انتقاده لفساد الحكم ومهاجمته للحاكمين وتسميته للأشخاص بأسمائهم (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 655)، واكد النائب علي البزي (سياسي لبناني من الطائفة الشيعية ولد في بنت جبيل وانتخب نائبا عن بنت جبيل عام 1951 واعيد انتخابه في الدورات 1957 و1960 عن دائرة مرجعيون، وعين وزيرا للداخلية والانباء عام 1959 وللصحة عام 1961، وعين سفيرا لبلاده في الكويت 1964-1965 كذلك في الاردن خلال المدة 1966-1970، توفي عام 1985) (عدنان محسن ظاهر، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان 1922-2008، 2008، الصفحات 61-62) بأن حوادث القتل التي سبق وان حدثت في لبنان من دون ان يحاكم عليها المجرمون هي التي شجعت القاتل على قتل الصحفي الوطني نسيب المتني، و اشار في ختام كلمته الى ان جريمة اغتيال نسيب المتني لن تعرف ولو عرفت لطمست، وان الاله التي تعمل بها الحكومة ليست الة كشف الحقائق بل طمسها، واعلن النائب جان عزيز (سياسي لبناني ولد في جزين وعين قائمقام في الشوف ثم انتخب نائبا عام 1957 وعين وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية عام 1963 ووزيرا للتربية الوطنية والفنون الجميلة عام 1964 واعيد انتخابه في الدورات 1964 و1966 و1968 وتوفي عام 1988) (الديري، 1982، صفحة 448) بأن اغتيال الصحفي نسيب المتني هز البلاد من اقصاها الى اقصاها لا لأنه هو ذلك العصامي الذي بدأ حياته المهنية في صف الاحرف ثم احتل بجده ونشاطه مركزا مرموقا في عالم الصحافة، ولا لأن نسيب المتني هو صاحب القلم الحر الذي كان ينبري دائما لمساندة ومؤازرة كل قضية شعبية، ولا لأنه الصحفي الفقير الذي ظل على الرغم من فقره شريفا عفيفا لأن مصرعه يمت الى قضية الحرية في هذا البلد، تلك الحرية التي لا يمكن ان يعيش لبنان الا مؤسسا عليها (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 656)، وتحدث النائب جان عزيز في الجلسة



نفسها مشيرا الى ان اغتيال الصحفي نسيب المتني كان بسبب سياسة العهد القائمة على الاستقزاز والتسلح والتكيد، ووجه سؤالاً لرئيس الحكومة سامي الصلح عما فعلت حكومته فيما يتعلق بحراسة الصحفي المغدور سيما وأنه تعرض لمحاولة اغتيال مسبقاً (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 657)، واكد النائب نهاد بويز (سياسي لبناني ولد عام 1908 في قضاء كسروان، مارس مهنة المحاماة وانتخب نائباً عن دائرة كسروان للدورات 1957 و1960 و1964 و1968 توفي عام 1990) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، صفحة 84) بأن لمقتل الصحفي نسيب المتني مغزى بعيد لا لأن حرية القلم قد تشل في لبنان، بل لأن نسيب المتني الذي تسلق درجات الطموح درجة درجة، تقف الى جانبه الكثرة من العناصر اللبنانية، وتقف الى جانبه القضايا الشعبية والاقتصادية، وتقف الى جانبه الصحافة اللبنانية التي فقدت بفقدته عنصراً من عناصر الجراًة في لبنان، ويقف الى جانبه الموظف العادي البسيط الذي عرف في نسيب المتني اكبر نصير له في الكثير من عثراته، وتقف الى جانبه الكثرة من الفقراء اللبنانيين معلناً بأن الصحفي نسيب المتني هو فقدان للجراًة والحرية والحق (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 657).

واتهم النائب انور الخطيب (ولد في اقليم الخروب عام 1910 وتلقى تعليمه في المدارس البطريركية، عين قاضياً في قسم القضاء الجزائي عام 1943 ثم رئيساً لمحكمة الاستئناف في البقاع عام 1950 وانتخب نائباً عن دائرة الشوف وعالية في الدورات 1957 و1967 و1968، توفي عام 1970) (عدنان محسن ظاهر، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان 1922-2008، 2008، الصفحات 145-146) الحكومة بأنها مسؤولة عما حصل موضحاً ذلك بقوله: "اني اتهم الحكومة لا بأعضائها ولا لأنها اعطت القاتل مسدساً ليقتل نسيب المتني، بل اتهمها لأنها خلقت جواً من الارهاب وعدم المبالاة فوزعت رخص السلاح على المواطنين بالآلوف، فكانت نتيجة تلك الإباحة هذه الجرائم التي تتوالى بين الحين والآخر ومنها عملية الاغتيال المقصودة (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 658)، وتمنى النائب بهيج تقي الدين (ولد في بلة بعقلين عام 1909 وتلقى علومه الأولية فيها، انتخب نائباً عن جبل لبنان في الدورات 1947 و1951 و1960 و1964 و1968 وشغل مناصب وزارية عدة منها وزيراً للزراعة عام 1949 وللاقتصاد عام 1964 وللأبناء عام 1969 وللداخلية عام 1973 وعام 1979 توفي عام 1980) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، الصفحات 100-101) الا



يكون الاعتداء سياسيا وحذر الحكومة من كثرة الحوادث الاجرامية ولا بد من ان تأخذ بعين الاعتبار العمل على القاء القبض على المجرمين لأن البلاد توشك ان تغرق في بحر من الدم (الجبوري ج.، 2006، صفحة 188)، واكد النائب محمود عمار (ولد في برج البراجنة عام 1920، انتخب نائبا عن دائرة بعبداء في الدورات 1960 و1964 و1968 و1972 واستمر نائبا حتى العام 1992 بحكم قوانين التمديد، وشغل منصب وزيرا للأعلام عام 1974 ووزير دولة عام 1980) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، صفحة 371) بأن جريمة اغتيال نسيب المتني هي جريمة نكراء هزت النفوس وادمت القلوب ونشرت الحزن على وجوه اللبنانيين اجمع، واعرب في في الوقت ذاته عن استنكاره لهذا الحادث المؤلم الذي هز لبنان بأسره، واهاب بالحكومة ان تدرك مسؤوليتها فلا تترك التحقيق يسير ببطء بل لا بد ان تعجل بالكشف عن القاتل ليطمئن اللبنانيون (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 659).

اما النائب نقي الدين الصلح (ولد في بيروت عام 1908، عمل في مطلع شبابه في البعثة العلمانية الفرنسية في لبنان ومديرا للدعاية والنشر قبل انشاء وزارة الاعلام اللبنانية، انتخب نائبا عن قضاء زحلة في دورة 1957 ثم نائبا عن قضائي بعلبك والهزمل في دورة 1964 وشارك في اعمال اللجان النيابية، عين وزيرا للداخلية عام 1964 ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية عام 1973 توفي عام 1988) (زين، 2007) ؛ (حشيشو، 2008، الصفحات 63-69) فقد اعرب عن حزنه الكبير لمقتل الصحفي نسيب المتني المجاهد النزيه الذي كرس حياته للنضال في سبيل لبنان متمنيا ان لا تكون جريمة الاغتيال سياسية لأن النكبة عندئذ لا تسيى للمرحوم الصحفي نسيب المتني وعائلته فحسب بل تسيى الى لبنان في كيانه، كون لبنان يقوم على دعائم معنوية اكثر منها مادية وفي طبيعتها الحرية، وازداد الى ضرورة ان تأخذ الحكومة دورها وتمارس مسؤوليتها في حماية مواطنيها وتترك المخاطر التي تهددهم (مجلس النواب اللبناني، 1958، الصفحات 655-656)، فيما طالب النائب اميل البستاني (ولد في منطقة كرم الحنش قرب صيدا في اقليم الخروب عام 1907 انتخب نائبا في مجلس النواب في الدورات 1951 و1953 و1957 و1960 وعين وزيرا للإشغال العامة عام 1956، توفي عام 1963) (الجبوري ج.، 2016، صفحة 55)؛ (سعادة، 1996، الصفحات 256-258) بأسقاط الحكومة لكونها باتت عاجزة حتى عن حماية نفسها وطلب من الوزراء تحكيم ضمائرهم وتقديم استقالتهم (عباس، 2010، صفحة 8)، اذ لم يعد بإمكانهم حماية المواطنين لأن هناك فتنة في البلاد تتمثل في وجود هذه الحكومة





التي تعمل على نصرة فريق على الآخر (مجلس النواب اللبناني، 1958، الصفحات 661-662)؛ (الجبوري ج.، 2006، صفحة 188)، وإذا تحول الصراع السياسي الى الاغتيال فأن ذلك يعد بمثابة دق المسمار الاول في نعش لبنان (الخير، 1992، صفحة 77)، وعزا النائب نديم حسين الجسر (ولد في طرابلس عام 1894، درس في المدارس السلطانية وحصل على شهادة الحقوق، التحق بالجيش العثماني برتبة ملازم وعمل مدعي عام في زغرتا عام 1928 ثم مستشارا للاستئناف عام 1930، انتخب نائبا عن طرابلس عام 1957، توفي عام 1980) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، صفحة 117) ما يحدث من اعمال الاغتيالات الى عامل هام هو فقدان الهيبة الذي اوصل البلاد الى هذه الحالة"، واكد في الوقت ذاته: "بأن تساهل الحكومة في الماضي وعدم اكتشافها للجرائم، وعدم الضرب بيد من حديد هو الذي جعل الامر فوضى، ولن ينقذنا الان الا حكومة قوية قد تكون حكومة موظفين، فأوجدوا حكومة قوية لها مهابة وامنعوا الاجرام والا فسوف يكون مصير البلد لا يحمد عقباه". (مجلس النواب اللبناني، 1958، الصفحات 662-664).

وفي معرض الرد على ما ابداه اعضاء مجلس النواب وموقفهم من اغتيال الصحفي نسيب المتني ابدى وزير العدل بشير الاور (ولد في قضاء بعيدا عام 1909، حصل على الاجازة في الحقوق عام 1932، وانتخب نائبا عن قضاء بعيدا عام 1951 وبقي نائبا حتى عام 1989 بحكم قوانين التمديد، شغل عدة مناصب وزارية منها وزيرا للصحة عام 1951 ووزيرا للعدلية عام 1953 ووزيرا للداخلية عام 1973 توفي عام 1989) (عدنان محسن ظاهر، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان 1922-2008، 2008، الصفحات 45-46) مطمئنا مجلس النواب اللبناني بأن الحكومة سوف تتخذ التدابير اللازمة على ضوء مسؤوليتها للكشف عن الفاعل، وناشد النواب كمسؤولين وكالبنانيين ان لا يتخذوا من تلك الحادثة سبيلا الى اثاره امور ليست في مصلحة احد لا في مصلحة الحكومة ولا في مصلحة النواب لأن الجميع لا بد ان يسعى لخير هذا البلد معربا في الوقت ذاته بضرورة عدم استباق الاحداث والانسحاق وراء الاتهامات التي قد تكون غير مؤكدة، خاصة ما يتعلق بالإعلان بأن الدافع وراء عملية الاغتيال هو سياسي (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 656).

وفيما يتعلق بموقف السلطة التنفيذية من قضية الاغتيال رأى الرئيس كميل بأن حادث اغتيال الصحفي نسيب المتني قد تم في ظروف غامضة متهما الجمهورية العربية المتحدة بتنفيذ هذا المخطط (عبود، 1994، صفحة 132)؛ (الراوي، 2015، صفحة 124)؛ (الصلح، لبنان العبث السياسي



والمصير المجهول، 2004، صفحة 293)، في حين اشار رئيس الحكومة سامي الصلح اثناء رده على اتهامات المعارضة للحكومة اللبنانية بحادث الاغتيال في 9 ايار 1958 الى ان هناك تحقيق يجري لمعرفة الفاعل وان العدالة سوف تأخذ مجراها بأشراف الجهات القضائية المسؤولة، مذكرا بأن بعض الانتهازيين يحاولون استغلال الحادث لتحقيق اهدافهم الخاصة (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 662) ؛ (الزعلي، 2012، صفحة 223) واتهم اجهزة المخابرات السورية بتنفيذ جريمة الاغتيال من اجل خلق بلبلة لإشغال نار الفتنة (صالح، 1998، صفحة 86) ؛ (الصلح، احتكم الى التاريخ، 1970، الصفحات 173-177)؛ (عيسى، 2007، صفحة 422).

هذا فيما تجاوب غالبية ابناء القرى والمدن اللبنانية مع الدعوات التي وجهتها جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الاحزاب والشخصيات الوطنية الى الاضراب العام استنكارا لجريمة اغتيال الصحفي نسيب المتني (عبود، 1994، الصفحات 134-135)، وسرعان ما تحول الاضراب الى انتفاضة مسلحة في وجه الحكومة، وكانت غالبية عناصر الانتفاضة من العمال والفلاحين والحرفيين وصغار التجار وتعاون معهم بعض الاقطاعيين وكبار الملاك (نسيان، 1974، صفحة 164)، ففي مدينة صيدا ومنذ ان تواردت اخبار الاغتيال اجتمعت الاحزاب والقوى الوطنية والقومية برئاسة النائب معروف سعد ودعت الصيداويين الى الاضراب والتظاهر ضد السلطة بعد ان حملتها مسؤولية الاغتيال (السياسة، 1958)، كذلك تجاوب التجار في مدينة صور مع دعوات الاضراب وقاموا بأقفال محلاتهم والمشاركة في حركة الاضراب العام رغم التهديد من قبل جماعة ال خليل في مدينة صور يساندتهم القوميون السوريون الموالين لنظام كميل شمعون في مقاومة حركة الاضراب في المدينة (النهار، 1958) ؛ (غربية، د-ت، الصفحات 7-11).

وكانت مدينة طرابلس السباقة في التعبير عن استنكارها لجريمة الاغتيال، اذ استجابت لدعوة الاضراب العام، وقامت في اليوم التالي لحادثة الاغتيال بمظاهرة حاشدة في المدينة ضمت اكثر من الف شخص من المصلين الخارجين من جامع المنصور، وتزامنت هذه المظاهرة مع تشييع جثمان الصحفي نسيب المتني في بيروت حيث اشترك في تشييع جنازته في 9 ايار 1958 زهاء خمسين الفا من المواطنين وقد تحول التشييع الى مظاهرة سياسية ادانت سياسة الحكومة داخليا وخارجيا وكان هذا الموكب الفخم نذيرا بتفجير الوضع الداخلي (نسيان، 1974، صفحة 164)، وكان متظاهرو طرابلس يهتفون ضد الرئيس كميل شمعون ويرددون شعارات تطالب بسقوط العهد، وهذا مما دفع رجال قوى



الامن الداخلي ال استخدام القوة لقمع المتظاهرين العزل وقد تسبب ذلك بسقوط 35 قتيلا و 170 جريحا (السياسة، 1958)؛ (الصلح، احتكم الى التاريخ، 1970، الصفحات 173-174)

واثر الاحداث الدامية في طرابلس وجهت جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الاحزاب نداءً الى الشعب بمواصلة الاضراب المعلن سابقا، كما دعت الى تظاهرة كبرى في بيروت تأييدا لاهالي طرابلس ضد تعسف السلطة، وقد هتف المتظاهرون بسقوط مبدأ ايزنهاور وعملائه في لبنان (كرامي ن.، 1959، صفحة 225)، وواجهت السلطة المتظاهرون بأستخدام القوة العسكرية في مختلف المناطق اللبنانية الثائرة مما تسبب في سقوط عدد من القتلى والجرحى، واطلقت على زعماء المعارضة بالعصاة ولم تكتف السلطة الحاكمة بذلك بل صممت على اجهاض حركة الاضراب بالقوة (اليوسف، 1958، صفحة 128)؛ (الكردى، 2009، صفحة 248).

وبعد ان فشلت اغلب المحاولات الهادفة لرأب الصدع والعودة الى الاعتدال من قبل بعض الاطراف والشخصيات المؤثرة لدى الجانبين اخذت تتفاقم الامور ووصلت الى مرحلة التصادم المسلح خاصة بعد ان التقت زوجة الصحفي المغدور نسيب المتني في 9 ايار 1958 مع بعض السياسيين اللبنانيين من زعماء المعارضة الراضين لحكم كميل شمعون ومنهم كمال جنبلاط وصائب سلام وعبدالله اليافي وكانت ذا شخصية قوية وشكيمة اقوى، حيث اعلنت اثناء اللقاء عن استعدادها لرفع السلاح ضد النظام الحاكم ان هم ترددوا في ذلك، وهذا مما زاد من الحماس لدى هؤلاء السياسيين وزاد من اندفاعهم، وعندها اتهم زعماء المعارضة الرئيس كميل شمعون واتباعه صراحة بأنهم وراء اغتيال الصحفي نسيب المتني (السلطاني، 2014، الصفحات 85-86) (صبري، 1970، الصفحات 260-262).

المبحث الثالث: اثر عملية الاغتيال في تأجيج الانتفاضة الشعبية لعام 1958:

استمرت التظاهرات والصدامات في اغلب المناطق اللبنانية، وقد سارعت السلطات الحاكمة الى استخدام القوة المسلحة الموالية لها لمواجهة حركة الاضراب والتظاهرات هذه (الجبوري ف.، 2020، صفحة 128)، فوجهت رصاص بنادقها الى صدور المتظاهرين العزل في طرابلس وبيروت وصيدا وبقية المناطق اللبنانية مما ادى الى سقوط عشرات الضحايا ومئات الجرحى، وقد وجه الرئيس كميل شمعون انذارا الى رجال المعارضة مفاده: "ان كنتم رجال فأثبتوا" (اليوسف، 1958، صفحة 128)، ويذكر انه اصدر اوامره الى اخيه فؤاد شمعون مدير الامن العام بأطلاق الرصاص على المتظاهرين والمضربين قائلا له: "لا يهمني عدد الضحايا بقدر ما يهمني فشل هذا الاضراب" (السوداني، 2015،



صفحة 116)، وإمام هذا التجاهل من قبل رجال العهد استمرت جبهة المعارضة في تأدية دورها، وقامت بتشكيل قيادة المقاومة الشعبية واسندت قيادتها الى رشيد شهاب الدين الذي عمل بصفة ضابط ارتباط بين قيادة المقاومة الشعبية من جهة وبين دمشق من جهة أخرى (الرهمي، 1992، صفحة 13) وتولى مهمة الاتصال بالقيادات السياسية في مختلف المناطق اللبنانية من اجل تنظيم صفوف المقاومة ودعمها ماديا ومعنويا من خلال تأمين السلاح والمال واللباس والادوية والمؤن للمقاتلين (عيسى، 2007، صفحة 425) ؛ (جنبلات، 1959، صفحة 54)، وقد اتخذت قيادة المقاومة الشعبية قرارا يقضي بتحسين مراكز المقاومة خوفا من محاولات الاختراق التي قد تتعرض لها، فأقامت الحواجز والمتاريس الترابية ومراكز للفتيش والمراقبة عند مداخلها (النهار، 1958)، وعندما بدأت احداث المواجهة في اواسط ايار عام 1958 ترك اتباع الرئيس كميل شمعون المراكز التي كانت تخضع لسيطرتهم واضطروا الى الانسحاب امام المقاومة الشعبية في اغلب المناطق اللبنانية (مجذوب، معروف سعد عندما قاومنا، 1959).

وفي غضون ذلك اخذت تظهر البيانات والتصاريح من قبل النواب وقادة المعارضة على واجهات الصحف ومنها تصريح النائب عن صيدا معروف سعد في 24 ايار عام 1958 بأن لا حل للامنة الا برحيل الحكام الذين انحرفوا عن سياسة لبنان التقليدية وعملوا على ربطه بعجلة الاحلاف العسكرية والمشاريع الاستعمارية، وزورو الانتخابات، ثم بثوا روح التفرة الطائفية وتكروا للأمانة واخذوا يعملون للقضاء على الديمقراطية والحرية والعدالة في لبنان من خلال التكتيل بأحرار البلاد وشاهدنا على ذلك ما قاموا به من جريمة اغتيال دنيئة للصحفي الوطني نسيب المتني (السياسة، 1958) ؛ (عبود، 1994، صفحة 217).

وهكذا ظهرت مع بداية المواجهة العسكرية جبهتان عسكريتان متصارعتان جبهة مهاجمة هي جبهة العهد (السلطة الحاكمة) متمثلة بالرئيس كميل شمعون واتباعه، وجبهة مدافعة عن نفسها متمثلة بالمعارضين والرافضين لسياسة كميل شمعون وبين هاتين الجبهتين تقف قوة عسكرية ضاربة هي قوة الجيش اللبناني التي اتخذت موقف الحياد بين الجبهتين المتصارعتين (عبود، 1994، الصفحات 218-219).

ويتوضح لنا من ذلك ان حادثة اغتيال الصحفي نسيب المتني وما تلاها من دعوة الاضراب العام والمظاهرات كانت بمثابة مؤشر لبدء مرحلة جديدة من الازمة، حيث استمرت المواجهات حتى نهاية شهر تموز 1958 (صالح، 1998، صفحة 90)، وتمخضت نتائجها في الاطاحة بمحاولة كميل



شمعون في التجديد لنفسه بحكم لبنان خلافا للدستور (الخرزلي، 2012، صفحة 236)، وتحقق هدفها في انتخاب فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية (سياسي وعسكري لبناني ولد عام 1903 في كسروان بمحافظة جبل لبنان تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح قائدا عاما للجيش عام 1944، كلف بتشكيل الحكومة الانتقالية عام 1952 متسلما وزارة الدفاع والداخلية، انتخب رئيسا للبنان 1958-1964، توفي عام 1973) (الانوار، 1973)؛ (الجسر، 2000).

ورغم ما حققته الانتفاضة الشعبية اللبنانية عام 1958 من نتائج ايجابية لصالح المعارضة لكن مع ذلك لم تتهاون او تتناسى تلك الارواح التي شاركتها النضال وضحت بأنفسها لأجل ان يبقى لبنان بلد الرفاهية والديمقراطية والحرية والامان، وانطلاقا من ذلك استمرت تطالب بضرورة متابعة اجراء التحقيق العادل الذي من شأنه الكشف عن الجناة المسؤولين عن اغتيال الصحفي نسيب المتني واتخاذ الحكم اللازم بحقهم وذلك لأن التحقيقات السابقة التي اجرتها الحكومة اللبنانية لم تسفر عن نتيجة ايجابية لكشف الجناة.

وقد اتضح ذلك من خلال ما تقدم به اعضاء مجلس النواب من مطالبات حيث اثرت قضية مصرع الصحفي نسيب المتني في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 17 نيسان 1962 حين تقدم النائب عبد الكريم محمد القدور (ولد في منطقة عيات- البرج قضاء عكار عام 1918، تلقى علومه الأولية في مدارس البلدة، انتخب نائبا عن الشمال عن قضاء عكار في دورة عام 1957 وشغل مهام عضوا في لجان الاشغال العامة والبريد والبرق والاقتصاد الوطني والزراعة والسياحة والادارة والعسكرية، توفي عام 1983) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، صفحة 421) بسؤال الى الحكومة يطلب فيها اعادة التحقيق باغتيال الصحفي نسيب المتني، مذكرا بأن الجميع ينتظر ان تكون اول اعمال الحكومة التي تشكلت بعد الانتفاضة هو السعي للكشف عن المجرمين والمحرضين على الاغتيال الذين لا يزالون احرار، وقد مضى على عمر الحكومة سنتين في الحكم ولم تتطرق للموضوع لا من قريب ولا من بعيد مذكرا ومستفسرا هل في نيتها اعادة التحقيق في تلك الجريمة ام لا ؟ وما هي معلوماتها عن ذلك الحادث ؟ وهل في نيتها تخليد ذكرى ذلك الرجل الذي لم يبخل على اصدقائه حتى بدمه ام لا ؟ (مجلس النواب اللبناني، 1962، صفحة 1110)، وقد اجابت الحكومة على لسان رئيس الوزراء رشيد كرامي بأن قاضي التحقيق العسكري اصدر بتاريخ 30 كانون الاول 1959 قرارا بمنع محاكمة الذين اشتبه بأن لهم تدخلا في مقتل الصحفي نسيب المتني، ثم اصدر مذكرات تحري دائمة لمعرفة الفاعل



او الفاعلين وحتى الان لم تسفر هذه التحريات عن نتيجة (مجلس النواب اللبناني، 1962، صفحة 1111)، وشكك النائب بهيج تقي الدين بجدية الحكومة في كشف الفاعلين، ووضح ان هناك ايداء خفية كانت تحرك التحقيق، وافاد النائب محسن محمد سليم (ولد في حارة حريك عام 1918، نال الاجازة في الحقوق وعمل في المحاماة، انتخب نائبا عن بيروت عام 1960، كان عضوا في لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الادارة والعدلية، توفي عام 2000) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، الصفحات 277-278) بأن اسماء قتلة نسيب المتني معروفون وان لم يشهروا، وطلب من وزير العدل فؤاد بطرس (ولد في بيروت عام 1917، حائز على الاجازة في الحقوق، شغل منصب قاض تحقيق في المحاكم المدنية والعسكرية في لبنان، انتخب نائبا عن دائرة بيروت عام 1960، شغل مناصب وزارية عدة منها وزيرا للتربية الوطنية عام 1959 ووزيرا للعدلية عام 1961 ووزير للتربية الوطنية عام 1966 ووزيرا للخارجية والمغتربين عام 1968 و 1976 و 1979 و 1980) (السهلاني، 2019) ؛ (سعد، 1997) شخصا اعادة التحقيق بالموضوع حتى لا تطمس الحقيقة ورأى بأن كشف السر لمصلحة لبنان والعدالة (مجلس النواب اللبناني، 1962، الصفحات 1112-1113) ؛ (الوائل، 2014، صفحة 78) .

واكدت النيابة العامة التمييزية بأنها مستعدة لإعادة اجراء التحقيق مجددا في هذه القضية اذا توفرت لديها ادلة جديدة من شأنها تسهيل مهمة التحقيق، وناقش النواب قضية التحقيق بمصرع الصحفي نسيب المتني وبينوا بأن ذلك التحقيق احيط بغيوم مصطنعة واسدلت عليها ستائر كثيفة بفضل الايادي التي كانت تحرك التحقيق من وراء الحجاب وبفضل الجو الذي اصطنع للدس على التحقيق ومع كل ما احيط به ذلك التحقيق من ملابسات هي التي ضيعت العدالة عن طريقها، واكدوا بأن الواجب الوطني يقضي بمعرفة المجرم او المجرمين الذين اغتالوا الصحفي نسيب المتني، واجاب وزير العدل فؤاد بطرس مبينا مشاطرة الحكومة للنواب بصدد التحقيق في القضية التي تتصل بصميم السياسة اللبنانية، وقد اهتز لها الرأي العام اللبناني ولا يزال يبدي اهتمامه الكبير فيها، ووعده المجلس بأنه سوف يعمد الى تكليف النيابة العامة للاهتمام بالقضية علها تتمكن من خلال ما تقوم به من تحقيقات تأمين الشرط القانوني الذي بالاستناد اليه يمكن احالة القضية مجددا الى قاضي التحقيق (مجلس النواب اللبناني، 1962، الصفحات 1113-1114) .



ولا نجانب الحقيقة اذا قلنا ان اغتيال الصحفي الوطني نسيب المتني لم يبدد الآمال ولم يثن المعارضة وزعمائها عن مواصلة النضال من اجل انقاذ لبنان والسير في طريق الاستقلال الناجز والتعاون مع المحيط العربي والاقليمي بل زاد من اصرارها وجعل من اخوته المناضلين يتخذون من تضحيته منهجا يسيرون عليه حتى تتحقق امانيتهم في العيش في بلد امن مستقر ينعم بالخير والرفاهية لكل ابناؤه بعد زوال الحكام الموالين للغرب ومخططاته.

الخاتمة:

توصلنا من خلال دراستنا لشخصية الصحفي اللبناني نسيب المتني الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها:

1. اتضح لنا من خلال الدراسة ان الصحافة اللبنانية كانت بمثابة المنبر الهام الذي نقل معاناة الشعب اللبناني خلال تلك المرحلة المضطربة موضوع البحث التي عاشها ابناء الشعب اللبناني، نتيجة لما كان يقوم به رجال العهد من سياسة لا تتماشى مع طموحاتهم، ومحاولة ربط مصير لبنان بسياسة المحاور والتحالفات الاستعمارية المعادية للقضية العربية، ولهذا فقد عملت الصحافة على تنوير الرأي العام اللبناني بتلك المخاطر، ومنها ما يتمثل بصحيفة التلغراف وراندها الصحفي الوطني نسيب المتني، ولهذا فقد توجس خيفة اصحاب السلطة مما تكتبه تلك الصحف لأنها عملت على نقل الحقائق وفضحت مؤامراتهم وعدم اخلاصهم لقضية بلادهم.
2. تأكد لنا من خلال الدراسة ان الصحفي اللبناني نسيب المتني كان على علم تام بصعوبة المرحلة والمخاطر التي كانت تنتظره، لكنه مع ذلك اعلن تصديه لتلك المرحلة رغم النصائح الموجهة له من قبل المقربين ورغم ما تعرض له من تعذيب من خلال الاعتقال وايداعه في السجن، كذلك محاولات الاغتيال المتكررة التي تعرض لها لكنه مع ذلك استمر في صوته الناطق من خلال نشر افكاره في جريدته التلغراف المعارضة لسلطة العهد، مؤكدا بأن من حق اللبنانيين ان يعيشوا بحرية وسلام .
3. ثبت لنا من خلال الدراسة ان الصحفي اللبناني نسيب المتني هو احد رموز الصحافة اللبنانية امتاز بصراحته المعهودة التي مثلت منهاج الصحافة الوطنية، لم يقبل المساومة على ضميره، ولم يعمل للمصلحة الشخصية، ولم يتنكر لحق ما بل كان همه مصلحة بلده لبنان دون سواه،





وكان يمثل صوت المعارضة الناطق من خلال ما يطرحه من افكار ضد تعسف وظلم السلطة وتوجهاتها التي لا تلبي طموحات الشعب خاصة ما يتمثل باختيارها طريق الغرب والعمل على ربط لبنان بسياسة المحاور والتحالفات الاستعمارية التي لم يجن لبنان منها سوى العزلة والابتعاد عن الصف العربي، وقد تؤول بالنتيجة الى الاستسلام والسير وفق ما تخطط له الدول الغربية التي لا تبتغي مصلحة اي بلد سوى تحقيق اهدافها قبل كل شيء .

4. تبين للصحفي اللبناني نسيب المتني من خلال مسيرته الصحفية ان الشعب اللبناني من الصعوبة ان ينال حقوقه ويحقق طموحاته بالعيش في حياة حرة كريمة من دون ان يكون هناك اصرار وعزيمة وتضحية من قبل الجميع، وانطلاقا من ذلك وايمانا منه بقضيته الوطنية سارع نسيب المتني على تقديم الصفوف وتقديم نفسه قربان فداء لهذا الوطن في سبيل اىصال صوت الشعب الرافض لسياسة العهد التي تتعارض مع طموحاته وتحاول ابعاده عن الخط المعتدل الذي كان يتبعه لبنان خلال مراحل تاريخه المختلفة .

ونخلص من ذلك الى القول ان اغتيال الصحفي نسيب المتني لم يسكت صوت المعارضة ولم يبدد امالها ولم يثن عزمها على مواصلة النضال والسير في طريق الاستقلال كما كانت تتوقع السلطات الحاكمة بل زاد من تمسكها بمطالبها وتوحيد صفوفها في مختلف المناطق اللبنانية، وعلان الشعب سخطه على المتآمرين على حرته وكرامته ودستوره وحقه في تقرير مصيره .

المصادر:

[1] Qubain. F. (1961). crisis in lebanon. washington.

[2] ابراهيم مجيد حوران الجنابي. (2011). "كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان 1900-1987" رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الانبار، كلية الاداب: العراق.

[3] احمد زين الدين. (2008). لماذا الحرب في لبنان كل 15 عاما وماذا بعد؟ بيروت: دار نوفل.

[4] احمد عبود. (1994). انتفاضة الجنوب وسياسة الاحلاف والمحاور. بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر.

[5] احمد غربية. (د-ت). الثورة حكاية شعب اراد التحرر لبنان والجزائر. بيروت: دار الفكر الجديد.

[6] اسامة شحاتة هيثم الكسواتي. (2010). الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة (3). القاهرة: مكتبة مدبولي.



- [7] أكرم نور الدين الساطع. (2008). تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000. بيروت: دار النفائس.
- [8] الدار العربية للوثائق 'ملفات العالم العربي'. (بلا تاريخ). لبنان - سياسة ل-2/1112.
- [9] الدار العربية للوثائق ملف العالم العربي. (بلا تاريخ). لبنان - سياسة (الإصدار ل-2 / 1113).
- [10] الموقع الإلكتروني نسيب المتني: <http://orlb.org/matni.htm>. (5 أيار، 2025). بيروت.
- [11] الياس الديري. (1982). من يصنع الرئيس؟ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- [12] انطوان خويري. (1987). كميل شمعون في تاريخ لبنان. بيروت: دار الابجدية للطباعة والنشر.
- [13] انطوان سعد. (1997). فؤاد بطرس المذكرات. بيروت: دار النهار .
- [14] بادية حيدر. (10 نيسان، 2010). قصة الصحافة في لبنان (العدد 77).
- [15] باسم الجسر. (2000). فؤاد شهاب ذلك المجهول. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- [16] بدر الدين الخصوصي. (1978). القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر. القاهرة.
- [17] بكر عبد الحق رشيد الراوي. (2015). فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان. دمشق: دار امل الجديدة.
- [18] ترايسي شمعون. (2013). ثمن السلم . بيروت: دار نوفل للنشر.
- [19] جاسم محمد خضير الجبوري. (2006). "مجلس النواب اللبناني 1943-1975 دراسة تاريخية ووثائقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الاداب - جامعة الموصل: العراق.
- [20] جريدة الاخبار. (8 أيار، 1958). (العدد 202).
- [21] جريدة الانوار. (26 نيسان، 1973). (العدد 4479).
- [22] جريدة التلغراف. (32 و 24 و 25 أيار، 1957).
- [23] جريدة الحرية. (9 أيار، 1958). (العدد 1174).
- [24] جريدة السياسة. (9 أيار، 1958). (العدد 437).
- [25] جريدة السياسة. (13 أيار، 1958). (العدد 439).
- [26] جريدة السياسة. (25 أيار، 1958). (العدد 450).



- [27] جريدة النهار. (13 ايار، 1958). (العدد 6979).
- [28] جريدة النهار. (15 ايار، 1958). (العدد 6881).
- [29] جريدة النهار اللبنانية. (9 ايار، 1958).
- [30] جورج . ا. كيرك. (د-ت). السياسة العربية المعاصرة. (عبد الواحد الامباي و محمد الخولي، المحرر) بيروت: الدار القومية للطباعة والنشر.
- [31] جوزيف مغيزل. (1989). لبنان والقضية العربية. بيروت: منشورات عويدات.
- [32] حازم النعيمي. (1989). الحرية والصحافة في لبنان. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- [33] حزب الهيئة الوطنية. (1958). كفاحنا ضد الانحراف والطغيان. بيروت.
- [34] حمدي الطاهري. (2006). سياسة الحكم في لبنان تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الاهلية 1920-1976. باريس: منشورات اسمار باريس.
- [35] خالد ممدوح الكردي. (2009). "اشكالية العلاقة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في لبنان 1943-1976"، اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بيروت العربية - كلية الاداب: العراق.
- [36] خليل صابات. (1978). الصحافة اللبنانية ودورها في حياة لبنان السياسية والاجتماعية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- [37] رياض غنام عدنان محسن ظاهر. (2007). المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006. بيروت: دار بلال للطباعة والنشر.
- [38] رياض غنام عدنان محسن ظاهر. (2008). المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان 1922-2008. بيروت: دار بلال للطباعة والنشر.
- [39] سامي الصلح. (1970). احتكم الى التاريخ. بيروت: دار النهار للنشر.
- [40] سامي الصلح. (2004). لبنان العبث السياسي والمصير المجهول (المجلد 2). بيروت: دار النهار.
- [41] سمير شاهين. (2002). سنوات الجمر ذكريات من الصحافة والسياسة (الإصدار ج2). بيروت: مطابع المتوسط للنشر.
- [42] شاكر ضيدان جابر السويدي. (2004). "السياسة الامريكية تجاه لبنان 1946 - 1958"،



- رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاداب - جامعة بغداد: العراق.
- [43] صادق حسن السوداني. (2015). الانتفاضة الشعبية اللبنانية ضد كميل شمعون لسنة 1958. بغداد: مؤسسة تائر العصامي.
- [44] صالح جعيول جويعد السراي. (1996). "العراق ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية 1952-1958" رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية - جامعة البصرة: العراق.
- [45] صائب سلام. (1 حزيران، 1983). وقائع سرية عن احداث 1958. المجلة (العدد 175).
- [46] صحيفة الاخبار. (8 ايار، 1958). (العدد 202).
- [47] صلاح عريبي عباس. (2010). اميل البستاني ونشاطه الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي في لبنان 1907-1963. مجلة جامعة كركوك (العدد 1 - المجلد 5).
- [48] عادل مالك. (2011). 1958 القصة الاسرار الوثائق. بيروت: دار سائر المشرق.
- [49] عارف عبد الحسين عباس الفتلاوي. (2014). "بيار الجميل ودوره السياسي في لبنان 1905-1984" رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة بابل: العراق.
- [50] عباس ابو صالح. (1998). الازمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة. بيروت.
- [51] عبد السلام الادهمي. (1959). نضال القومية العربية. دمشق: دار مطبعة الحياة.
- [52] عبد الكريم علي حمادة ابو ركيبة. (2003). "الانزال الامريكي في لبنان 1958 المقدمات والدوافع والمواقف"، رسالة ماجستير غير منشورة. معهد التاريخ العربي والتراث العلمي - بغداد: العراق.
- [53] عبدالله سليمان شحاذه الجبوري. (2016). "دور نواب محافظة جبل لبنان في مجلس النواب اللبناني 1943-1958"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاداب - جامعة الموصل: العراق.
- [54] علاء حسين عبد الامير الرهيمي. (1992). "موقف لعراق من الانتفاضة اللبنانية 1958"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاداب - جامعة بغداد: العراق.
- [55] علي حسين نعيم الوائلي. (2014). "مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان 1958-1975"، اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الاداب - جامعة الكوفة: العراق.
- [56] عمر زين. (2007). نقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح (الإصدار ج1 وج2). بيروت: شركة





المطبوعات للتوزيع والنشر .

- [57] غادة الخرساني. (1977). لبنان يا عرب دراسة وثائقية المأساة والرجال ولعبة الامم. بيروت: دار النهار.
- [58] غسان عيسى. (2007). العلاقات اللبنانية السورية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- [59] فارس سعادة. (1996). الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية خفايا ومواقف (الإصدار ج10). بيروت: منشورات مجلس النواب اللبناني.
- [60] فاضل جاسم منصور الخزعلي. (2012). "العلاقات السورية اللبنانية 1946-1963"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة المستنصرية - كلية الاداب: العراق.
- [61] فاضل حايك كاظم غربي السلطاني. (2014). "صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام 2000"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الانسانية: العراق.
- [62] فتحي خلف عباس الجبوري. (2020). الحزب الشيوعي اللبناني وموقفه السياسية 1924-1958. مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة ذي قار (المجلد 10 العدد 3).
- [63] فتحي عباس خلف الجبوري. (حزيران، 2010). العلاقات اللبنانية المصرية 1957-1958. مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية(العدد 6).
- [64] فتحي عباس خلف مهنا الجبوري. (2009). نشأة الحزب التقدمي الاشتراكي ومواقفه الداخلية والخارجية 1949-1975 دراسة تاريخية. بيروت: الدار التقدمية.
- [65] فوزي ابو دياب. (1971). لبنان والامم المتحدة. بيروت: دار النهضة العربية للنشر.
- [66] كمال جنبلاط. (1959). حقيقة الثورة اللبنانية. بيروت: دار النشر العربية.
- [67] مجلس النواب اللبناني. (1958). محاضر مجلس النواب اللبناني الدور التشريعي التاسع محضر الجلسة 11 المنعقدة في 8 ايار. بيروت.
- [68] مجلس النواب اللبناني. (1962). الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة 6 المنعقدة في 17 نيسان. بيروت.
- [69] محمد مجذوب. (1959). معروف سعد عندما قاومنا. بيروت: دار العلم للملايين.
- [70] محمد هاشم جمال الهاشمي. (2012). السياسة الفرنسية تجاه لبنان 1946-1958 رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل - كلية الاداب.





- [71] مرتضى خلف حسين السهلاني. (2019). "فؤاد بطرس ودوره السياسي في لبنان 1917 - 1982"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة ذي قار: العراق.
- [72] مسعود الخوند. (2005). لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام (الإصدار ج16). بيروت: الشركة العالمية للموسوعات ش.م.م.
- [73] ملفات العالم العربي د.ع.و. (بلا تاريخ). لبنان - سياسة، ل-2 / 1113.
- [74] ملفات لعالم العربي. (بلا تاريخ). لبنان - سياسة ل-2 / 1112. الدار العربية للوثائق.
- [75] منير بعلبكي. (1959). اوراق ثورية. بيروت: دار العلم للملايين.
- [76] موسى اسماعيل اليوسف. (1958). ثورة الاحرار في لبنان. بيروت: مطبعة الزين.
- [77] موسى صبري. (1970). مخبر صحفي وراء احداث عشر سنوات . القاهرة: دار المعارف.
- [78] ناديا كرامي ونواف كرامي. (1959). واقع الثورة اللبنانية اسبابها - تطوراتها - حقائقها. بيروت.
- [79] نعيم المغنغب. (2012). نعيم المغنغب رافع علم الاستقلال الاحداث السياسية من 1920-1960 (الإصدار مجلد 4). بيروت.
- [80] نقولاوي هوفها نسيان. (1974). النضال التحرري الوطني في لبنان 1939-1958. بيروت: دار الفارابي.
- [81] نهاد حشيشو. (كانون الاول، 2008). دولة رئيس الحكومة. مجلة معلومات (العدد 61).
- [82] نواف بشير كرامي. (2004). اطلالة من نافذة التاريخ على مجريات القرن العشرين في لبنان وسوريا والعالم العربي. بيروت.
- [83] هاني ابو الخير. (1992). الاصابع الخفية ضد الاهداف البشرية (الإصدار ج2). بيروت: دار الجبل.
- [84] ويكيبيديا الموسوعة الحرة: an.m.wikipedia.org. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 ايار، 2025
- [85] يوسف قزما خوري. (1985). مدونة الصحافة العربية (الإصدار مجلد 3). (علي ذو الفقار شاكر، المحرر) بيروت: معهد الانماء العربي.